**جامـعــــة دمشــق**

**كليــة الاقتصــاد**

**ماجستير تسويق**

**منظمة التجارة العالمية**

**إعداد الطالب :فادي القاق**

**إشراف الدكتور علي الخضر**

**مقدمة**

**1 نشأة منظمة التجارة العالمية**

**2 أهـم جـولات الجـات**

**3 أهداف منظمة التجارة العالمية**

**4 مبادئ منظمة التجارة العالمية**

**5 هيكل منظمة التجارة العالمية**

**6 آثار تطبيق الإتفاقية على البلدان النامية**

**6-1 الآثار الإيجابية**

**6-2 الآثار السلبية**

**7 منظمة التجارة العالمية من وجهة نظر المنتقدين و المؤيدين**

**8 الدول العربية والجـات ومنظمة التجارة**

**خاتمة**

**مقـدمــة**

كان لابد للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية أن تبدأ برسم خريطة العالم وكان التجارة العالمية والمصالح الاقتصادية من الأمور التي احتلت أهمية كبيرة فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها زعيمة المعسكر المنتصر بالدعوة لعقد اجتماعات لمناقشة قضايا التجارة العالمية وتمخض عن هذه الاجتماعات ما سمي باتفاقية الجات التي مالبثت أن ضمت عدد كبير من دول العالم . ظهور مفهوم العولمة أدى إلى دعم الفكر الاقتصادي التي تبنته الولايات المتحدة والقاضي بتحرير التجارة وإزالة العوائق أمام تبادل حر للمنتجات والخدمات والأفكار حول العالم فكان لابد من نقل الجات من كونها مجرد اتفاقيات إلى منظمة تضطلع بهذه المهام ,سرعان ما تبنت الأمم المتحدة الكيان الجديد ,كما ازدادت حدة النقاش حول القضايا المختلفة موضع عمل المنظمة وازدادت الانتقادات لآلية عملها وآثارها على الدول خصوصا النامية منها واتهمت بكونها كيان جديد تستخدمه الدول المتقدمة لتحقيق مصالحها على حساب الدول النامية ,رغم هذا لايمكن القول إلا بأهمية هذه المنظمة والتي يتوقع ان تلعب دورا أكبر مع توسع مفهوم العولمة الذي أصبح واقعا لا يمكن لكل دول العالم إلا تقبله والعمل على ملائمة الاقتصادات المحلية وحتى المؤسسات معه في محاولة للاستفادة مما قد يحمله من فوائد وفرص وتجنب ما قد ينجم عنه من تحديات وتهديدات لمختلف الدول والشعوب .

**1 - النـشـــأة**

قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت الدول المنتصرة قد بدأت بتشكيل خريطة العالم وفق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية و ذلك بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

في هذا السياق التاريخي ظهرت الأمم المتحدة التي بدأت الاجتماعات التمهيدية لإنشائها في عام 1944، وبدأت العمل في 1945 وأنشئ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

يتكون الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة من هيئات رئيسية وأجهزة فرعية ووكالات متخصصة، والهيئات الرئيسية ست هي:  
الجمعية العامة، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الوصاية، محكمة العدل الدولية، والأمانة العامة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة المختصة بالعمل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة هو الذي بدأت في إطاره مجهودات الأمم المتحدة لتنظيم التبادل الدولي أي التجارة بين الدول.

وجاء الاجتماع الأول لهذا المجلس عام 1946م، وفيه أصدر قرار بتشكيل لجنة تحضيرية لإعداد مؤتمر دولي للتجارة، وقد عقدت هذه اللجنة عددا من الاجتماعات كان أهمها اجتماع هافانا في نوفمبر 1947م، وظل منعقدا حتى مارس 1948م، وحضره مندوبو 57 دولة، وفيه أعد ميثاق هافانا لتنظيم التجارة العالمية الذي وقعته 53 دولة وقد نص الميثاق على إنشاء منظمة جديدة باسم: منظمة التجارة الدولية, وشكلت لجنة مؤقتة من جميع الدول الموقعة على الميثاق للتمهيد لعقد اجتماع يتم فيه الاتفاق على التفصيلات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية المقترحة.

وعقدت هذه اللجنة اجتماعين في عام 1948 ثم تأجل الاجتماع الثالث إلى أجل غير مسمى ولم ينعقد إلى الآن، وكان السبب الرئيسي لتعثر ميلاد هذه المنظمة ما أعلنته حكومة الولايات المتحدة الأميركية من أنها لن تعرض مشروع الميثاق على الكونغرس الأميركى، وذلك لاعتراض اتحادات المنتجين في الولايات المتحدة الأميركية على سياسة تخفيض التعريفة الجمركية وسياسة التوسع في الاستيراد.

في الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة منظمة التجارة الدولية التي اقترحها ميثاق هافانا فإنها دعت بعض الدول للتفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتخفيف القيود الكمية على الواردات، وذلك بهدف توسيع التجارة الدولية، والعجيب في هذا الأمر أنه في الوقت الذي كانت تجرى فيه المفاوضات بشأن منظمة التجارة الدولية فإن الدول التي دعتها الولايات المتحدة اجتمعت في جنيف عام 1947م.[[1]](#footnote-1)

و في هذا المؤتمر تم التوقيع على الإتفاقية العامة للتعريفات و التجارة General Agreement on Tariffs, التي اشتملت على المبادئ و الأسس و القواعد التي تحكم النظام التجاري العالمي الجديد لمرحلة بعد الحرب. و لقد شارك في توقيع هذه الإتفاقية 23 دولة .

كان الهدف الأساسي من الجات, هو تحرير التجارة الدولية, و توطيد دعائم نظام تجاري عالمي, يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة و المفتوحة, و بناءاً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنضم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد و المستمر و التدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية, تصديراً و استيراداً, كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية و الإستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض.

**2 أهـم جـولات الغــات**

- جولة جنيف 1947 م   
- جولة نيس/فرنسا 1949 م   
- جولة جنيف 1955 - 1956 م   
- جولة كيندي 1964 - 1967 م   
- جولة طوكيو 1973 - 1979 م   
- جولة أورغواي 1986 - 1993 م

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **الجولات** | **الدول المشاركة** | **أهم النتائج المحققة** |
| 1947 | جنيف | 23 | تخفيض التعريفات بـ 50% من التجارة الدولية. |
| 1947 | أنسي(فرنسا) | 13 | تخفيض في التعريفات. |
| 1956 | جنيف | 26 | تخفيض للتعريفات تقدر بـ 2.5 مليار دولار. |
| 1964  1967 | كيندي | 48 | - تخفيض الرسوم الجمركية بـ 35% على المنتجات الصناعية.  - اتفاقية حول التعاملات ضد سياسات الإغراق .  - منح معونات غذائثة للدول النامية وخاصة القمح . |
| 1973  1979 | طوكيو | 104 | تسع اتفاقات خاصة بالقيود غير التعريفية.  1-اتفاقية الدعم.  2- اتفاقية إجراءات القيود الفنية على التجارة.  3- اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد.  4- اتفاق المشتريات الحكومية.  5- اتفاقية احتساب قيمة الجمارك.  6- اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية.  7- اتفاقية الألبان.  8- اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية.  9- اتفاقية مكافحة الإغراق. |
| 1986  1993 | أوروجواي | 123 | اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.  مجموعة من الاتفاقات المتعلقة بالزارعة والنسيج والاستثمارات المرتبطة بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات، وتخفيضات الحقوق الجمركية. |

ومن الأسباب التي دفعت لانعقاد جولة الأورغواي :[[2]](#footnote-2)

1. الصراع والتنافس على الأسواق التجارية بين الدول الصناعية
2. ازدياد الفوضى والتحايل في النظام التجاري الدولي عن طريق الاتفاقات الثنائية
3. شعور الولايات المتحدة بتآكل نفوذها الاقتصادي وخاصة سياسات الدعم الزراعي
4. تنامي القوى الاقتصادية الآسيوية خصوصا في اليابان ودول جنوب شرق آسيا
5. انهيار الكتلة الاشتراكية وانهيار مكانتها

وقد تقرر فى جولة أورغواي أن تحل منظمة التجارة العالمية محل الغات، ووقع على إنشاء هذه المنظمة مندوبو 117 دولة، وتقرر أن يكون التوقيع على اتفاقية هذه المنظمة فى الدار البيضاء بالمغرب في 15 أبريل/نيسان 1994، وفى هذا التاريخ وقع على الاتفاقية ممثلو 120 دولة، وتتحكم هذه الدول فى 95% من التجارة العالمية.

منظمة التجارة العالمية : هي إطار مؤسساتي واحد يجمع كافة الاتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأورغواي وتغطي السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى إجراءات تسوية النزاعات .

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| |  |  |  | | --- | --- | --- | | **3 أهداف منظمة التجارة العالمية** [[3]](#footnote-3) |  |  | |
|  |
|  |
| |  |  |  | | --- | --- | --- | |  | | | | تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها. وفي ما يلي بعض التقصيلات عن أهداف منظمة التجارة العالمية:  **3-1 - إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية** تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث الأعضاء فيه في شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة.   ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية. وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات الدورية متعددة الأطراف عن سلفها الغات (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة). وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية.  **3-2 - تحقيق التنمية** تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق. وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها. وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.  **3-3 - تنفيذ اتفاقية أورغواي** أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورغواي، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الغات.  **3-4 - حل المنازعات بين الدول الأعضاء** لم تكن آلية الغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.  **3-5 - إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء**  تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية. كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بشكل دوري دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.  وجود تشريعات قانونية ثابتة وعادلة ضروري لقيام مشاريع تجارية ضخمة عبر الحدود، فالاستثمار العالمي يعول بشكل كبير على الثبات والاستقرار وهو ما يعبر عنه بـ "توقع المسار"، وتحاول المنظمة تأمين ذلك، فعلى سبيل المثال تحاول إيجاد سقف للتعريفة الجمركية، من خلال إلزام الدول الأعضاء بقواعد معينة في التجارة تكون معروفة للجميع.   **4 مبادئ منظمة التجارة العالمية**  **4-1 مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية :**[[4]](#footnote-4)  ويسمى أيضا مبدأ الدولة الأولى في الرعاية ويعني مبدأ عدم التمييز أن أي عضو في المنظمة العالمية للتجارة يحظى بنفس المعاملة التجارية لسلعه وخدماته المتامثلة مع الأعضاء الآخرين دون التمييز |  |  | |

هذا المبدأ المنصوص عليه في المادة الأولى للغات والذي يعتبره البعض القاعدة الذهبية للتجارة الدولية متعددة الأطراف يعني أن المزايا أو المعاملة التفضيلية التي يمنحها أحد الأطراف للمنتجات الناشئة في أية دولة، أو المتجهة إليها سوف تعمم فورا من دون قيود أو شروط على بقية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة

ولهذا المبدأ استثناءات وهي :

* الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية
* العلاقات التفضيلية التي تربط بعض الدول المتقدمة ببعض البلدان النامية التي كانت مستعمرات لها
* الترتيبات المتعلقة بالتكتكلات الاقتصادية [[5]](#footnote-5)
* رفض تطبيق المبدأ على أي دولة منضمة حديثا [[6]](#footnote-6)

**4- 2 مبدأ الشـفافية**

يقتضي مبدأ الشفافية انكشاف المنظومة الإجرائية والتنظيمية الوطنية المتعلقة بتنظيم التجارة الداخلية والخارجية للدولة العضو بما يتفق والاتفاقات ويأكد الالتزام بالتعهدات، ويسهل متابعة السياسات التجارية للبلدان الأعضاء عن طريق آلية مؤسسية للرقابة التي تمارسها مختلف اللجان المتخصصة للمنظمة العالمية للتجارة.

ويعتمد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية حيث يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي واستثناءات هذا المبدأ هي :

* حالة الدولة التي تواجه عجزا حادا في ميزان المدفوعات
* حالة الزيادة الطارئة في سلعة مما يهدد الانتاج المحلي بخطر جسيم

**4- 3 اللجوء إلى التفاوض:**

وذلك لغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.

**4- 4 مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق دون عوائق :**

لم تحدد الاتفاقية ماذا يقصد بحرية الدخول للأسواق و مع ذلك اتفق على منع ستة إجراءات تجاه الخدمات الأجنبية الواردة في جدول التزامات كل دولة و المعلن عنها و تتمثل هذه القاعدة في منع وضع أي قيود أو حدود على :

* عدد الموردين الأجانب إلى الدولة المضيفة .
* قيمة المعاملات و الأصول المتعلقة بالخدمة .
* حجم الناتج من الخدمات .
* عدد الأشخاص الطبيعيين الأجانب القائمين بتقديم الخدمة .
* الشكل القانوني للوحدة التي تقدم من خلالها الخدمة ( فروع أو وكلاء ....الخ )
* قيمة مساهمة رؤوس الأموال سواء تعلق الأمر بالحد الأقصى للقيمة المطلقة للاستثمار أو من حيث القيمة النسبية للمشاركة

**4- 5 مبـدأ الوقـاية**[[7]](#footnote-7)

يقوم النظام التجاري العالمي المتجدد على مبدأ الوقاية لأطرافه من الممارسات التجارية التي تؤثر بشكل سلبي على الأسواق الوطنية نتيجة لتجاوز قواعد التجارة والإخلال بقواعد المنافسة التجارية الدولية.

وبناءا على ذلك فقد أجيز للأطراف الأعضاء في المنظمة العالمية التجارية أن تتدخل لحماية أسواقها الوطنية بصورة تساعدها على تلافي الأزمات التي تؤثر على سرعة اندماجها في منظومة العلاقات التجارية الدولية، ولكن مفهوم الحماية هذا فضلا عن ظرفيته ومحدوديته فإنه يختلف عن المفهوم السابق المرتبط بحماية الاقتصاد الوطني ككل في ظل سيادة كاملة للدولة، خاصة النامية

في ظل هذه الأوضاع تلجأ الدولة لحماية أسواقها في حالات عديدة نذكر منها:

4**-5-1 - حالة مواجهة سياسات الإغراق:**

تعتبر سياسة إغراق إذا قامت مؤسسة ببيع منتوجها الموجه للتصدير في دولة أخرى بسعر يقل عن قيمته الحقيقية، بغية الهيمنة على السوق وتحطيم المؤسسات المحلية والأجنبية...الخ.

وقد أتاحت المنظمة العالمية للتجارة إلى أطرافها إمكانية مواجهة هذه السياسة الإغراقية عن طريق فرض رسوم تعويضية مضادة للإغراق بعد حصول حالات الإغراق وتأكيد الدولة وقوعه واثبات تعرضها للضرر.

**4-5-2 حالة وقاية بعض الفروع الإنتاجية من الأضرار الجسيمة لتدفق الواردات:**

إجراءات الوقاية تهدف إلى حماية بعض فروع الإنتاج الوطني من التدفقات الكبيرة للواردات من بعض المنتجات التي تسبب في حدوث أضرار للمنتجين المحليين مما يؤدي إلى اضطراب سوق الدولة المتأثرة بتدفق الواردات.

ولتفادي هذه المخاطر يسمح للدولة باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع وقوع الأضرار والتخفيف من انعكاساتها المحتملة، مثل التقييد الكمي للواردات، أو استخدام رسوم جمركية مرتفعة بالمقارنة مع تلك المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وقد حددت مراحل وشروط التخفيف من قبل السلطات المحلية ضمن الاتفاق المتعلق بالإجراءات الوقائية.

**-1- الدعم المسموح به (القائمة الخضراء):**

ويشمل الدعم والإعانات العمومية المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير، والتنمية للمناطق الأقل نموا، وحماية البيئة وحفظ المحيط مثل الإعانات التي تقدم لبعض المؤسسات من أجل تكييف أجهزتها ومعداتها بشكل يقلل من مخاطرها على البيئة والمحيط.

ويستدعي الأمر أن يتم هذا الدعم في إطار شروط دقيقة ومحددة، وهذا الدعم مسموح به في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ولا يستدعي إجراءات مضادة له.

**-2- دعم محظور (القائمة الحمراء):**

وهو ذلك الدعم غير المسموح به الذي يؤدي إلى تفضيل استعمال المنتجات المحلية (والخدمات المحلية) على المنتجات الأجنبية المستوردة وكذلك الدعم الخاص بالصادرات.

**-3-الدعم المباح في حدود عدم الإضرار(القائمة الصفراء):**

وهي بعض أشكال الدعم الداخلية ، والتي تدخل في بعض أصناف الدعم التي لا تحدث أضرار بالغة بالمصالح التجارية للدول الأعضاء مثل الدعم الذي لا يتعدى 5% من قيمة المنتج والإعانات الخاصة لتغطية خسائر الاستغلال والتشغيل للمشاريع العامة في بعض الفروع، والدعم المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة للمؤسسات.

**5 - هيكل منظمة التجارة العالمية**

هيكل منظمة التجارة العالمية

[[8]](#footnote-8) شكل 1

المجلس الوزاري

مجلس فض المنازعات

مجلس السياسات التجارية

المجلس العام

لجان في مجال

مجلس التجارة في السلع

مجلس التجارة في الملكية

مجلس التجارة في الخدمات

لجان في :

\*الوصول إلى السوق الزراعية

\*فض المنازعات

\*العوائق الفنية

\* الدعم

\*مكافحة الإغراق

\*تقييم الضرائب الجمركية

\*قواعد المنشأ

\*حصص الاستيراد

\*الاستثمار المتعلق بالتجارة

\*الوقاية من الخطر

\*مراقبة المنسوجات

\*التجارة في مجال تكنولوجيا المعلومات

\*لجنة الاتفاقية

لجان في :

\*التجارة في الخدمات المالية

لجان عمل :

\*خدمات متخصصة

\*قواعد التجارة في الخدمات

لجان متنوعة :

\*لجنة التجارة في الطائرات المدنية

\*لجنة مشتريات الحكومات

لجان في:

\*التجارة والتنمية

\*لجنة فرعية للدول الأقل نموا

\*اتفاقيات التجارة الاقليمية

\*ادارة موازين المدفوعات

\*ادارة وتمويل الموازنة

\*التجارة والاستثمار

\*التجارة وسياسات المنافسة

\*الشفافية في المشتريات الحكومية

**6 آثار تطبيق الإتفاقية على البلدان النامية**

6- 1 الآثار الإيجابية للاتفاقية بالنسبة للبلدان النامية:

* يمكن القول بصفة عامة أن تخفيف الحواجز الجمركية و غير الجمركية ستؤدي إلى زيادة حجم و حركة التبادل الدولي, و من ثم زيادة و انتعاش حركة و حجم الإنتاج القوميين في معظم بلدان العالم و لاسيما في الدول الصناعية المتقدمة التي تعني في الوقت الراهن من كساد و ركود حادين, و هذا معناه تنشيط الإقتصاد العالمي و خروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية التسعينات, مما يعود بالخير على البلاد النامية, ذلك أنه من المعروف أن مستوى النشاط الإقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية, فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.
* زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية: فاتفاقية الجات ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول العالم, و ما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في آداء المشروعات في الدول النامية, و تحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية
* كما أن المنظمة أعطت بعض الرعاية لأوضاع الدول النامية مثل منح زمن إضافي للدول النامية كي تنفذ التزاماتها كما تقوم المنظمة بحماية أعضائها من الدول النامية من خلال حماية عوائدها في مراحل التكيف المحلي والدولي (مثل العمل ضد الاغراق – تدهور ميزان المدفوعات – إزالة العوائق الفنية للتجارة ) كما تقوم سكرتارية المنظمة بتقديم مساعدات فنية للدول النامية.

6- 2 الآثار السلبية للاتفاقية بالنسبة للدول النامية:

لاشك أن اتفاق الجات هو اتفاق الأغنياء و البلدان النامية, في هذا المجال تعتبر تابعة و قابلة لما يصدر عن الأغنياء. و قد ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" على لسان محررها "لورنس أنفراسيا" مصورا حال الدول النامية :" لقد كانوا و على مدى أسابيع ينتظرون في الخارج و يرتقبون ما يجري في الداخل, و ذلك في الوقت الذي يتفاوض فيه المسؤولون الأمريكيون و الأوروبيون بشأن من يحصل على جزء من الكعكة الخاصة بالتجارة العالمية, فقد كانت البلاد النامية تستغرب ما بقي لها".

و يمكن رصد بعض الآثار السلبية لاتفاقية الجات الأخيرة على الدول النامية فيما يلي:

* لقد حاولت الدول المتخلفة إدراج موضوع انتقال العمالة لكونه عنصرا من عناصر الخدمات التي يقصد بها هنا: الخدمات المصرفية و التامين و سوق المال, و النقل البري و البحري و الجوي و المقاولات و السياحة و الإتصالات السلكية و اللاسلكية, و غايتها في ذلك إزالة العوائق التي تضعها البلدان المتقدمة في مواجهة العمالة المتنقلة أو المهاجرة, إلا أن هذه الأخيرة رفضت التفاوض في هذا الموضوع و التزمت بتوفير حقوق المقيمين بها فقط, و هذا يعد تقييد لتصدير العمالة الأجنبية التي تعتمد عليها الدول المتخلفة كإحدى المصادر الرئيسية لزيادة دخلها الوطني.
* إقرار الجات الحماية على الملكية الفكرية يعد في الواقع قيداً يعوق الدول المتخلفة عن التطور[[9]](#footnote-9)
* قد يؤدي الإنخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادةعجز الموازنة العامة في الدول النامية, أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب, و فرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد و المشروعات مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج.
* إن رفع الدعم عن السلع الزراعية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية مما يؤدي إلى تحقيق خسائر للدول المستوردة للغذاء وخاصة الدول نخفضة الدخل.

**7 منظمة التجارة العالمية من وجهة نظر المنتقدين و المؤيدين**

لقد تعرضت المنظمة لكثير من الانتقادات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وانتقادات تتعلق بآلية عملها من قبل العديد من الجهات المعنية رغم ذلك تدافع المنظمة عن نفسها

**7- 1 - الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:**

**وجه الانتقاد:** أن منظمة التجارة العالمية تركز على المصالح التجارية دون التركيز على التنمية أو تغيير هيكل الاقتصاد إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية.

**التخوف:** إن رفع الحماية قد يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع ويعرض الصناعات الوليدة إلى منافسة شرسة. كما أن الزيادة الحاصلة في نمو الناتج القومي إثر تحرير التجارة قد تكون مؤقتة ولا تؤدي إلى تغيير الهيكل الإنتاجي.

**الجهة المتبنية للانتقاد:** مطلب تتبناه الدول العربية ودول العالم الثالث عموما لأن الصناعة في هذه الدول صناعات وليدة.

**التطمينات من طرف المنظمة:** ترى المنظمة أن نظامها التجاري مؤسس على كون التبادل الحر يهيئ المناخ المناسب للنمو والتنمية. لكن الدول النامية لا تستفيد بما فيه الكفاية من هذا النظام. كما أن الدول النامية تتمتع بفترة تمديد قبل أن تبدأ في تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. أما بالنسبة للدول الأقل نموا فإنها تستمتع بمعاملة خاصة ومعفية من كثير من البنود.

7- 2 - منظمة التجارة العالمية تنادي للتبادل الحر مهما كان الثمن:

**وجه الانتقاد:** إلغاء الدعم للسلع الزراعية في الدول المتقدمة سيرفع سعرها وتشكل خطرا على الدول المستوردة للغذاء كما ستنخفض واردات الدول من الرسوم الجمركية خصوصا الدول النامية . أما السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات، مازالت الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخـرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية.

* أما على مستوى الخدمات فإن حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية أكبر بكثير منه في الدول النامية .

**الجهات المتبنية:** مجموعة الدول النامية والدول العربية جزء منها.

**حجم المخاوف:** تتمثل المخاوف في ثلاث نقاط أساسية:

* اختلال التوازن بين حجم الخدمات المقدمة من طرف الدول الغنية وحجم الخدمات في الدول النامية وتفاقم هذا الفارق بصفة مطردة لصالح الدول الصناعية.
* إن مـزايـا الحـجـم الكـبـير الذي تتميز به الشركات العملاقة في الدول الغنية يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهد في الأفق المنظور فما نلاحظه من اندماج في شركات البنوك ومؤسسات التأمين العملاقة خير دليل على أنها إستراتيجيات للسيطرة على قطاع الخدمات على المستوى العالمي.
* إن اتفاقية تحرير الخدمات تقضي مبدأ معاملة مقدم الخدمة الأجنبية بنفس المعاملة التي تمنح للمواطنين إلا أن ذلك يفوت الفرصة التي تمكن من حماية المشروعات الوطنية للخدمات.

**التطمينات:** إن دور منظمة التجارة العالمية هو توفير إطار مؤسساتي للتفاوض لتحرير التبادل. كما أنها أيضا تضع القواعد التي تحكم تحرير التجارة. هذه القواعد تمكن من تقليص تدريجي للحواجز حتى يتمكن المنتجون الوطنيون من التأقلم. كما أن اتفاقيات المنظمة تحتوي على بنود خاصة تأخذ بعين الاعتبار الدول النامية وتوضح أيضا متى وكيف يمكن للحكومات أن تحمي المنتجين الوطنيين.

7- 3 - المنظمة تنادي بتحرير الاستثمار لصالح الشركات الدولية على حساب مصالح الدولة الوطنية

**وجه الانتقاد:** قد تتحالف الشركات لاقتسام الأسواق أو لفرض أسعار احتكارية، أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج...

**الجهات المتبنية:** ترى الدول النامية أن حرمانها من وضع قيود على الاستثمارات الأجنبية دون إلزام الشركات متعددة الجنسيات عن الامتناع عن فرض أسعار احتكارية والتلاعب بالأسعار هو حيف. وتعتبر الدول النامية أن إلغاء القيود على الاستثمارات مطلب موجه إلى الدول النامية دون غيرها. وتطالب بإعادة صياغة اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة.

**المخاوف:** تعتبر الدول النامية أن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات ماليـة مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994 ودول جنوب شرق آسيا 1997 والبرازيل وروسيا وآسيا 1999...). وهذه المخاطر يمكن رصدها في النقاط التالية:

* المخاطر الناتجة عن التقلبات الفجائية لرأس المال.
* مخاطر تعرض البنوك للأزمات.
* مخاطر التعرض لهجمات المضارب المدمرة.
* مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج.
* إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة التفقدية والمالية.
* مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال). وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

**التطمينات:** إن التطمينات تكمن في مجموعة المزايا التي يتيحها تحرير الاستثمارات والتي تتمثل في سد الحاجة إلى رأس المال، زيادة رصيد العملات الأجنبية، اقتناء التكنولوجيا الحديثة، جلب الكفاءات الإدارية، زيادة العمالة، زيادة إيرادات الدولة

**ثانياً: انتقادات تتعلق بسير عمل المنظمة**

لقد وجهت للمنظمة انتقادات كثيرة من بينها:

* المنظمة تملي السياسات على حكومات الدول الأعضاء.
* الدول الصغيرة لا وزن لها في هذه المنظمة.
* المنظمة وسيلة في يد مجموعات الضغط العالمية.
* إن الدول الضعيفة مجبرة على الانضمام إليها.
* المنظمة غير ديمقراطية في اتخاذ القرارات.

7- 4 - الدول النامية مجبرة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

**وجه الانتقاد:** وقعت البلدان النامية على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في أبريل 1994 تحت التهديد حينا بتحميلها مسؤولية فشل المنظمة وما سينجر عن ذلك من تداعيات وإمكانية نشوب حروب بين الأقطاب الاقتصادية العالمية وكذلك فيما بين هذه الأقطاب والدول النامية وبالإغراء أحيانا أخرى بالوعود التي تقدمت بها الدول الصناعية لمساعدة الدول النامية ومساعدتها في التغلب على المشاكل التي ستواجهها .

**الجهات المتبنية:** الدول النامية هي المتبنية لهذا الانتقاد.

**وجه الانتقاد:** لقد وقعت الدول النامية على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تحت مجموعة من المخاوف، مخاوف تتعلق بتحميلها مسؤولية الحروب الاقتصادية، ومخاوف تتعلق بالنصوص، فنصوص الاتفاقيات تحتاج إلى كثير من الشرح والتعليق, ومخاوف تتعلق بتنفيذ البنود المتعلقة بالدول النامية والدول الأقل نموا، ومخاوف تتعلق بحرمانها من المساعدات في حالة عدم توقيعها.

**التطمينات:** إن الكثير من الدول تعتبر أنه من الأحسن لها أن تكون جزءا من المنظمة بدلا من أن تكون خارج النظام التجاري الدولي. وبالانتساب للمنظمة فإن البلد الصغير يستفيد بصفة آلية من المزايا التي يتفق عليها أعضاء المنظمة فيما بينهم. وتعتبر المنظمة أن لجوء الدول الضعيفة إلى الاتفاقيات التجارية الثنائية ليس في صالحها ويتطلب منها التفاوض مع كل طرف وتجديد التفاوض بصفة دورية وذلك مكلف. كما أن العضوية في المنظمة تمكن الدول الصغيرة أن تتكتل مما يقوي ذلك من قدرتها التفاوضية وتمكنها العضوية أيضا من القيام بتحالفات مع الدول التي تتقاطع معها في المصالح المشتركة.

7-5 - الدول الصغيرة غير مؤثرة في المنظمة

**وجه الانتقاد:** تعتمد المنظمة آلية التفاوض ومن العوامل المؤثرة في التفاوض القدرة الاقتصادية للبلد وهيبته سياسيا وعسكريا واقتصاديا إلا أن التفاوض يتوقف في الأساس على الكفاءات وعدد الخبراء فعلى سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأميركية حضرت مؤتمر سياتل بما يقارب 260 خبيرا بينما الدول النامية لديها نقص في الخبراء وحتى في بعض الأحيان غير قادرة على تمويل مدة إقامتهم ولذا تصبح الدول الصغيرة غير فاعلة وغير مؤثرة بفعل عوامل هيكلية.

**الجهات المتبنية:** تتبنى هذا الانتقاد الدول النامية وتعتبرها انتقادات حقيقة بدت للعيان بصورة واضحة في التحضير لمؤتمر سياتل.

**التطمينات:** ترى المنظمة العالمية للتجارة أن الدول الصغيرة ستكون أضعف في غياب المنظمة التي تقوي من قدرتها التفاوضية، فقد مكنت إجراءات تسوية النزاع في المنظمة بعض الدول النامية أن تعترض على بعض الإجراءات المتخذة من طرف بعض الدول المتقدمة. لولا المنظمة لما كان بوسع هذه البلدان الصغيرة أن تتصرف ضد شركائها التجاريين الأقوياء. وتضيف المنظمة لدعم رأيها أن القواعد تنتج عن المفاوضات متعددة الأطراف. فمفاوضات الأورغواي ما كان لها أن تنجح لو لم تقبل الدول المتقدمة إعادة النظر في تجارة المنسوجات والمنتجات الزراعية، (اللذان يشكلان أهمية كبيرة لدى الدول النامية).

**7- 6 - منظمة التجارة العالمية غير ديمقراطية**

**وجه الانتقاد:** يتعلق بآلية اتخاذ القرار. ففي جولة الأورغواي كانت الدول المتقدمة مصرة على أن يكون اتخاذ القرار يتم بناء على توافق الآراء بينما كانت الدول النامية ترى بأن الآلية المناسبة هي التصويت. وتم التوصل إلى صيغة توفيقية حيث يتم اللجوء إلى التصويت في حال تعذر الوصول إلى التوافق.

**الجهات المتبنية:** تتبنى هذا الانتقاد مجموعة الدول النامية باعتبارها الضحية حيث بات عدد أصوات البلدان النامية لا قيمة له ولا وزن.

**المخاوف:** تتخوف البلدان النامية من عدم موافقة الدول المتقدمة كل ما كان القرار في غير صالحها تماما متذرعة بعدم توافق الآراء.

**التطمينات:** ترى منظمة التجارة العالمية أن هذا الانتقاد غير وجيه وأن القرارات تؤخذ غالبا بالاتفاق والإجماع وتعتبر أن هذا المبدأ أكثر ديمقراطية من مبدأ الأغلبية لأن الجميع يلزم أن يكون موافقا إلا أنه من غير الصحيح أن نزعم بأن كل الدول لهم نفس القدرة التفاوضية.

**7 -7 - منظمة التجارة العالمية ضحية للصراع بين الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى**

**وجه الانتقاد:** يؤخذ على منظمة التجارة العالمية هيمنة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان. فإذا تعارضت مصالح هذه الأقطاب الاقتصادية تعطلت المفاوضات وفشلت المؤتمرات وإذا اتفقت المصالح هدرت مصالح الدول النامية. فإذا نظرنا مثلا إلى مؤتمر سياتل فإننا سنلاحظ تنافسا أميركيا أوروبيا حول القضايا الأساسية المطروحة إذ يسعى كل منهما للحصول على حلفاء لتأييد وتقوية رأيه ومركزه التفاوضي. فلقد سعت دول الاتحاد الأوروبي لتوسيع أجندة المفاوضات لتشمل أكبر عدد من القضايا وهو ما فسره البعض أنها مناورة أوروبية لتمييع المطلب الأميركي بفتح الأسواق الزراعية الأوروبية وتحويل الانتباه عن الملف الزراعي الذي توليه اهتماما كبيرا أما الأميركيون من جهتهم فقد ركزوا على قضية معايير العمل, أما الطرف الثالث وهو اليابان فقد ركز على ضرورة مراجعة القوانين الأميركية لمكافحة الإغراق التي تحمي الصناعات المحلية الأميركية والتي تعتبرها اليابان مخلة بقاعدة حرية التجارة. هذا دون أن ننسى إلحاح الدول النامية على تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالدول النامية والدول الأقل نموا ولكن دون جدوى.

**الجهات المتبنية:** تتبنى هذا الانتقاد الجهة أو القوة الرابعة وهي الدول النامية الباحثة عن موطئ قدم في صناعة قرارات منظمة التجارة العالمية وقد حاولت هذه الدول لأول مرة في مؤتمر سياتل أن تعبر عن رفضها وبصوت مسموع لأسلوب عمل المنظمة وهيمنة الكبار فيها. بل لقد رفضت الانصياع لرغبة الولايات المتحدة الأميركية حول مسألة معايير العمل وأصرت على عدم مواصلة المفاوضات حتى يتم تصحيح الأوضاع الخاطئة في أسلوب عمل المنظمة وهيمنة الكبار عليها.

**التطمينات:** ترى منظمة التجارة العالمية أن ما تثيره الدول النامية من تضخيم هيمنة الأقطاب الاقتصادية الثلاثة الكبرى لا يعدو أن يكون سوء فهم للواقع فآلية أخذ القرار هي التفاوض والوفاق بين مختلف الأعضاء. لكن ينبغي أن تعترف البلدان النامية أن هذه الدول تختلف في الواقع في مستوى قدراتها التفاوضية وبالتالي تفاوت كفاءة خبرائها ولهذا فإن على البلدان النامية أن تتكتل بما يحقق مصالحها ويقوي من مركزها التفاوضي.

**ثالثاً: انتقادات اجتماعية**

**وجه الانتقاد:** هذه الانتقادات ترتكز على فكرة أساسها أن منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها قد أسهمت بدور بارز في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء جنبا إلى جنب مع زيادة تفشي الفقر والجهل والمرض والتهميش والبطالة في أغلبية سكان المعمورة.

**الجهات المتبنية:** تقف وراء هذه الانتقادات المنظمات غير الحكومية فلقد انطلقت مظاهرات كبيرة في مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأميركية وفي باريس وجنيف لتطرح مجموعة من الانتقادات أهمها الانتقادات الاجتماعية فقد وزع بيان وقعته 1200 منظمة من 87 دولة تندد باتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء مما أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة والتهميش والبطالة. وأوضح البيان أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي أبرمت في دورة الأورغواي قد استهدفت فتح أسواق جديدة للشركات عابرات الدول والقارات.

**التطمينات:** يمكن أن تشكل التجارة قوة دافعة لخلق فرص للشغل ومكافحة الفقر وهو ما نلاحظه دائما. إلا أنه في بعض الأحيان تكون هناك حاجة ماسة إلى تقليص العمال وبالتالي تسريح بعضهم، وفي هذه الحالة فإن الوضعية تكون صعبة على المستوى الاجتماعي . لكن في كل الحالات الحمائية لا تعتبر حلا. وتعتبر المنظمة أنه توجد عوامل أخرى لا تدخل تحت صلاحيات المنظمة، وهذه العوامل هي المسؤولة عن التغيرات الحاصلة على مستوى الدخول أو الرواتب وكذلك على معدل البطالة. فالاقتصاديات المتقدمة تعتمد على تكنولوجيا تتطلب يدا عاملة ماهرة وذات كفاءة عالية لذلك فإن التغيرات التي تحصل على مستوى الأجور راجعة إلى التغيرات التكنولوجية.

**رابعاً: انتقادات ذات بعد بيئي (إيكولوجي)**

**وجه الانتقاد:** يتمثل هذا الانتقاد في اعتبار منظمة التجارة العالمية قد فتحت أسواقا جديدة للشركات متعددة الجنسيات على حسـاب البيئة.

**الجهات المتبنية:** المنظمات غير الحكومية, فقد اتهمت الجمعيات الراعية للحفاظ على البيئة منظمة التجارة العالمية بأنها ستدمر البيئة. كما يعتقد أن الدول المتقدمة تدفع هذه الجماعات لطرح هذه الانتقادات مع قضايا أخرى تتعلق بمعايير العمل وما يتضمنها من تنديد بعمل الأطفال وتسليط ذلك كله على رقاب الدول النامية لتضعيف موقفها التفاوضي.

**التطمينات:** ترى منظمة التجارة العالمية أن كثيرا من بنودها يأخذ بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بالبيئة. فاتفاق مراكش تحدث بالتحديد عن الاستخدام الأمثل للموارد وكذلك عن التنمية المستديمة وحماية البيئة. كما تطالب المنظمة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية ولصحة وحياة الأفراد والحيوانات وصيانة النباتات.

صعوبات تعيق عمل المنظمة [[10]](#footnote-10)

1. اتخاذ القرارات في المنظمة وفق مبدأ توافق الآراء
2. غياب الالتزام الكامل بتطبيق الاتفاقيات
3. الوضع المالي الصعب الذي تعاني منه المنظمة : كانت ميزانيتها عام 1995 87 مليون دولار وكادرها لايتجاوز 500 شخص
4. زيادة اتفاقات التجارة الاقليمية
5. الموقف الامريكي المتناقض

**8 الدول العربية والغـات ومنظمة التجارة**

على الرغم من أن دولتين عربيتين هما سورية ولبنان كانتا من أول الموقعين على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT فإن علاقة الدول العربية بهذه الاتفاقية وقعت منذ السنوات الأولى تحت تأثير عاملين رئيسيين هما :

المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل

الحرب الباردة والاستقطاب بين موسكو وواشنطن

وقد انسحبت سوريا ولبنان من اتفاقية "الجات" بعد وقت قليل من توقيع الاتفاقية في 30اكتوبر 1947 .

وفي السبعينات جاء النفط ليضيف عاملا جديدا خصوصا بعد أن لعبت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك ) دور القوة المحركة في زيادة أسعار النفط الخام منذ حرب أكتوبر 1973 حيث واجهت الدول الأعضاء في أوبك اتهامات من قبل (الجات) بالمشاركة في إقامة تكتل احتكاري تجاري يهدف إلى رفع الأسعار وهو ما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة العالمية.

وقعت مصر الاتفاقية في عام 1979 . وقد وقعت على وثائق جولة أوروغواي في مراكش 8 دول عربية .[[11]](#footnote-11)

لقد انضم إلى منظمة التجارة العالمية وحتى تاريخ 16/5/2008 وهوتاريخ انضمام أوكرانيا 153 دولة كما أن هناك 25 دولة يعتبرون مراقبين أي الدول التي قدمت طلبات للانضمام .[[12]](#footnote-12)

الدول العربية المنضمة للمنظمة هي الأردن – الامارات العربية المتحدة – البحرين – تونس – جيبوتي - سلطنة عمان – قطر – الكويت – مصر – المغرب - السعودية – موريتانيا [[13]](#footnote-13)

الدول العربية المراقبة : السودان – العراق – اليمن – لبنان - ليبيا

الإعداد لمنظمة التجارة العالمية استغرق حوالي ثلاثين عاما 1963حتى 1993، بل قد يكون أكثر من ذلك إذا رجعنا قبل عام 1963. يعني ذلك أن الإعداد لهذه المنظمة ولإعلان ميلادها يعتبر أطول فترة إعداد لمنظمة دولية. مع هذه الفترة الزمنية الطويلة التي تزيد عن ثلاثين عاما فإن الدول العربية كانت شبه غائبة عن اللقاءات الدولية والترتيبات الدولية التي كانت تعمل على قيام المنظمة.

لقد استخدمنا مصطلح شبه غائبة، والسبب أن الدول العربية لم تشارك كلها في الترتيبات لقيام هذه المنظمة، وحتى التي شاركت لم تشارك كمجموعة لها خطة محددة تفاوض حولها وتستقطب المؤيدين لها.[[14]](#footnote-14)

العمل العربي على المستوى الدولي له مشاكله. قد تكون إسرائيل في هذه الفترة (1963-1993) كانت نشطة لشل فاعلية الدور العربي على المستوى الدولي، لكن غير العرب لهم مشاكلهم أيضا بل ومع قوى كبرى، لكنهم تفاعلوا على المستوى الدولي. وهذا سبب ثان.

الدول العربية تصنف جميعها ضمن الدول النامية، وقد عملت الدول المتقدمة على تهميش دور الدول النامية في الأحداث الدولية عربا وغيرهم. وكانت الدول العربية كمجموعة أقوى مجموعات الدول النامية المرشحة لإبطال هذا التهميش. وهذه القوة وراءها أسباب كثيرة أحدها البترول، وليس هو السبب الوحيد للقوة.

أدركت الدول العربية أهمية منظمة التجارة العالمية، قد يكون متأخرا وغالبية الدول العربية الآن لها ارتباطها بهذه المنظمة، سواء عضوية كاملة أو مراقبين أو شبه مراقبين، وعندما أصبحت بعض الدول العربية فى داخل المنظمة فإن مشكلات الدول العربية معها بدأت في التزايد.

قضايا تهم الدول المتقدمة والنامية [[15]](#footnote-15)

لكل الدول مشكلات مع منظمة التجارة العالمية حتى الدول المتقدمة التي صنعت المنظمة. ولقد فرضت الأحداث العالمية التفاوض من جديد حول هذه القضايا.

كشفت المراقبة لقضايا الدول مع منظمة التجارة العالمية أن كل القضايا الخاصة بالدول المتقدمة بدأ التفاوض حولها أو حدد موعد للتفاوض حولها. أما القضايا الخاصة بالدول النامية وضمنها الدول العربية مع المنظمة فإن القليل منها هو الذي بدأ التفاوض حوله أما الكثير فإنه لا يزال في مرحلة الدراسة. وتعبير في مرحلة الدراسة تعبير مملوء بالغموض والضعف، بل قد يكون كناية عن رفض الاعتراف بهذه القضايا.

أ - قضايا تهم الدول المتقدمة

بدأ التفاوض حولها: تجارة السلع الزراعية. تجارة الخدمات. تجارة السلع غير الزراعية (الرسوم على السلع الصناعية). جوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة الدولية. الخلافات حول نظام فض المنازعات. العلاقة بين التجارة والبيئة.

العلاقة بين التجارة والاستثمار. العلاقة بين التجارة وسياسة المنافسة. الشفافية فى إجراءات المشتريات الحكومية. إجراءات تيسير التجارة.

ب- قضايا تهم الدول النامية ومنها الدول العربية

بدأ التفاوض حولها: القضايا المتعلقة بجدية التنفيذ. قواعد منظمة التجارة العالمية وخاصة ما يتعلق بإجراءات مكافحة الدعم. قواعد منظمة التجارة العالمية وخاصة ما يتعلق بإجراءات مكافحة الإغراق.

مازالت فى مرحلة الدراسة: علاقة التجارة بتسهيلات نقل التكنولوجيا. علاقة التجارة بقضايا الديون والتمويل. الوضع التفضيلي للبلدان ذات الاقتصاد الصغير. قضايا التجارة الإلكترونية. المعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية.

تم إعطاء وعود فقط: المعاملة الخاصة والمتميزة للدول الأقل نموا. قضايا التعاون الفني وبناء القدرات في الدول النامية.

**خاتمة**

لم يعد السؤال المطروح يدور حول فيما إذا كانت أي دولة ستنضم إلى منظمة التجارة العالمية أم لا .

السؤال المنطقي هو كيف ستتكيف الدول النامية للدخول في منظمة التجارة العالمية وما الاإجراءات التي ستتخذها الحكومات للانتقال لنظام الأسواق الحرة والمفتوحة لأن هذا التوجه بات مفروضا على كل دول العالم . تحرير التجارة في السلع والخدمات , التوجه نحو إلغاء التعرفة الجمركية وكل الشروط التي وضعتها الدول الغنية للانضمام إلى المنظمة ستكون حتمية خلال فترة ليست ببعيدة ,خصوصا مع عجز الدول النامية عن البقاء خارج المنظمة وعجزها أيضا عن وضع شروط كافية لتحمي نفسها نتيجة ضعف موقفها التفاوضي والواقع الذي يفرضه القوي على الضعيف .لذلك فإن تضييع الوقت في محاولة رفض أو مواجهة ما يرسم من قبل الدول الغنية لمستقبل التبادل الدولي والتجارة الدولية سيؤدي إلى أن تجد الدول النامية نفسها أمام واقع صعب يقوم على اضطرارها للسير في هذا النظام العالمي الجديد وفتح أسواقها أمام الشركات الدولية قبل أن تكون مستعدة في مختلف المجالات ,الأمر الذي سيجعل أسوأ مخاوف هذه الدول تجاه المنظمة الأقرب إلى التحقق وستكون النتائج كارثية على هذه الدول.

الأفضل أن تحاول كل دولة الاستفادة من فترات السماح التي تعطيها المنظمة قدر المستطاع في بناء نظام اقتصادي قادر على التعايش مع النظام العالمي الجديد وما سيجلبه من منافسة كونية في كل مجال لتحقيق فوائد تعود على الاقتصادات المحلية نتيجة زيادة حجم التبادل التجاري الذي سيشهده العالم . إذا فتصرف كل حكومة في الفترة المقبلة هو الذي سيحدد حجم الفائدة أو الضرر الذي سيلحق باقتصاد بلد ما . على الدول الفقيرة أن لا تعتمد على ما ستتبرع به دول العالم الغنية من كعكة التجارة الدولية بل عليها الاعتماد أولا على بناء اقتصادات قوية من خلال ما تملك من كفاءات محلية تساعد في إدارة مواردها بالشكل الأمثل عندها قد تملك هذه الدول بعض القوة تدافع بها عن نفسها داخل المنظمة .

**قائمة المراجع**

باللغة العربية:

1 الضمور ,هاني,التسويق الدولي ,عمان دار وائل ,1994

2 عطيرة,عبير سليمان ,متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية(رسالة ماجستير),جامعة تشرين 2006

3 رفاعي رانية , اتفاقيات الغات ومنعكساتها الاقتصادية(رسالة ماجستير) جامعة دمشق 1999

مواقع الكترونية :

http://www.wtoarab.org/Default.aspx?&lang=ar

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BEBC6702-F180-4F54-9785-C3D4A5D57E61.htm

http://www.wto.org/english/thewto\_e/whatis\_e/tif\_e/org6\_e.htm

1. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BEBC6702-F180-4F54-9785-C3D4A5D57E61.htm [↑](#footnote-ref-1)
2. عطيرة,عبير سليمان ,متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية(رسالة ماجستير),جامعة تشرين 2006 [↑](#footnote-ref-2)
3. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BEBC6702-F180-4F54-9785-C3D4A5D57E61.htm [↑](#footnote-ref-3)
4. الضمور ,هاني,التسويق الدولي ,عمان دار وائل ,1994 [↑](#footnote-ref-4)
5. الضمور هاني, مرجع سبق ذكره [↑](#footnote-ref-5)
6. رفاعي رانية ,اتفاقيات الغات ومنعكساتها الاقتصادية,مرجع سبق ذكره [↑](#footnote-ref-6)
7. عطيرة,عبير سليمان ,متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية(رسالة ماجستير),جامعة تشرين 2006 [↑](#footnote-ref-7)
8. رفاعي ,رانية ,مرجع سبق ذكره. [↑](#footnote-ref-8)
9. الضمور هاني ,مرجع سبق ذكره [↑](#footnote-ref-9)
10. عطيرة,عبير سليمان ,متطلبات إعادة هيكلة الاقتصاد السوري وأبعاده من أجل الدخول في منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره [↑](#footnote-ref-10)
11. الضمور هاني المرجع السابق مباشرة. [↑](#footnote-ref-11)
12. http://www.wtoarab.org/Default.aspx?&lang=ar [↑](#footnote-ref-12)
13. http://www.wto.org/english/thewto\_e/whatis\_e/tif\_e/org6\_e.htm [↑](#footnote-ref-13)
14. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BEBC6702-F180-4F54-9785-C3D4A5D57E61.htm [↑](#footnote-ref-14)
15. المرجع السابق مباشرة . [↑](#footnote-ref-15)